



الأصالة والمعاصرة

⦿⊕⊕⊕⊕ | +⊕⊕⊕⊕ ⊕ +⊕⦿⦿⦿⦿⦿

Parti Authenticité et Modernité

قراءة نقدية
للحصيلة الحكومية
2016 / 2012



رضيع، طفل، شابة، شاب، امرأة، رجل،
كل واحد منا، مغربية ومغربي..

مدين

بـ 23 600 درهم

تقديم

يندرج إنجاز و تعميم هذه الدراسة، ضمن المجهود العلمي والتواصلي المستمر الذي يبذله حزب الأصالة والمعاصرة، لتمكين مناقشات ومناضلي الحزب، ومعهم كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، و مختلف مكونات الرأي العام، من العدة المنهجية والتقنية والعلمية الضرورية، قصد التقييم الموضوعي السليم لحصيلة الحكومة المنتهية ولايتها، إعمالا لاشتراطات القاعدة الدستورية : ربط المسؤولية بالمحاسبة، كمرتكز لحكامة تدبير الشأن العام، في أفق الانتخابات التشريعية ل7 أكتوبر 2016 .

وتفاديا لمنطق الأحكام السياسية المسبقة والجاهزة، ودون الخوض في الشروط التي رافقت الانتخابات التشريعية سنة 2011، والشعارات الرنانة لدغدغة المشاعر والمزايدة على الخصوم التي اعتمدها الحزب الأغلب في كسب أصوات الناخبين، ومخاضات تشكيل الأغلبية الحكومية المتنافرة سياسيا، و فداحة حملات تحالفاتها الهجينة، وافتقادها الأصلي للانسجام وللکفاءات المؤهلة واللائقة بالمسؤولية، كما عكسته فضائح حكومية غير مسبوقة في تدبير الشأن العام؛

تقديم

ومع استحضارنا اليوم لحملات التضليل وتزييف الحقائق واختلاق المبررات والأعداء، التي تتهجها الحكومة المنتهية ولايتها للتمويه عن الاختلالات الفادحة في التدبير، وإصرارها على تغليب واستبدال الرأي العام، ستستد قراءتنا في المحور الأول على عرض بعض الملاحظات الأولية حول محتوى البرنامج الحكومي ومضمونه وكيفية إعداده؛ فيما سيتطرق المحور الثاني، لتشخيص ما أنجز وما لم يُنجز من التزامات الحكومة في إطار برنامجها الذي صادقت عليه مؤسسة البرلمان بداية سنة 2012.

أ - ملاحظات أولية بخصوص محتوى ومضمون البرنامج الحكومي :

أولاً : عدم استجابة البرنامج منهجياً للمعايير الدولية المتعارف عليها : من حيث اعتماد استراتيجية أو استراتيجيات حكومية مندمجة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، مرتكزة على برامج واضحة الأهداف وتدابير ملموسة، معززة بكلفتها المالية وبمؤشرات مرقمة، بما يمكن من التتبع الدقيق والتقييم الموضوعي لما أنجز، التزاماً بالمبدأ الدستوري : ربط المسؤولية بالمحاسبة.

فباستثناء بعض الالتزامات المرقمة القليلة التي يتضمنها البرنامج الحكومي، كمعدل النمو وعجز الميزانية ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، وعدد وفيات الأطفال والأمهات، ومعدل الأمية والعجز السكني، تبقى كل الالتزامات عبارة عن تدابير بتعابير أدبية فضفاضة وتفتقد للدقة.

كما يلزم التأكيد على أن التوقعات المرتبطة بالالتزامات المرقمة لم تتحقق، بفارق كبير بين ما التزمت به الحكومة وما أنجز، بما في ذلك التوازنات الماكرواقتصادية، التي بالرغم من تحسنها الطفيف، لا زالت تبعث على القلق والحيطة، بدليل محافظة الحكومة على خط ائتمان صندوق النقد الدولي بقيمة 3.5 مليار دولار حالياً، والذي استنزف أزيد من 450 مليون درهم كعمولات مدفوعة عن الخط الائتماني، تحملتها المالية العمومية، وسنتطرق للتفاصيل في الجزء المخصص لتقييم الإنجازات.

أ - ملاحظات أولية بخصوص محتوى ومضمون البرنامج الحكومي :

ثانيا : انعدام التناسق والتسلسل بين تدابير البرنامج الحكومي، مما يعطي الانطباع بأن صياغته اعتمدت على تجميع حزمة من المذكرات القطاعية. وكمثال على ذلك تكرر بعض التدابير : حيث يتحدث البرنامج عن تسريع إنجاز المخطط الوطني للماء، وفي الفقرة الموالية يتطرق لمواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للماء، مع تكرار نفس التدابير من قبيل الوقاية من الفيضانات وترشيد استعمال المياه....

كما أن بعض الفقرات، عبارة عن مذكرات قطاعية تم حشوها وحشرها في البرنامج، وعلى سبيل المثال، نسردها بعض التدابير المتعلقة بقطاع الصيد البحري: « ومن أجل الحفاظ على الثروة السمكية، يتم الإسراع في إنجاز الأوراش المتعلقة.....»، « وعلى مستوى الثروات البحرية، ستعمل الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء البحرية، في القريب العاجل، على وضع مخطط لدعم الاستثمار في هذه السلسلة...».

كما تم حشو فقرة تتعلق بتنمية الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ضمن التدابير المتعلقة بدعم قطاع التجارة والتوزيع: « وفي هذا الإطار ستحظى أسواق الجملة والتجارة المتجولة والتغطية الإجتماعية والتكوين... الأنفة الذكر.

« وستضع الحكومة في أولوياتها تنمية الاستثمارات باعتبارها قاطرة للتنمية الاقتصادية الجهوية والوطنية...» / « وحرصا من الحكومة على تعزيز حماية المستهلك.....»

أ - ملاحظات أولية بخصوص محتوى ومضمون البرنامج الحكومي :

**ثالثا : غياب الالتقائية بين التوجهات الكبرى للبرنامج
والتدابير العملية لتفعيلها؛** ويجسده التناقض الكبير الذي
يعكسه الالتزام بمواصلة بناء اقتصاد قوي وتنافسي، بينما لم يخصص
للتدابير الخاصة بتطوير الصناعة سوى نصف صفحة، تضمنت بعض
الشعارات والتدابير والفضفاضة، التي تفضح عدم توفر الحكومة
على رؤية واضحة لوضع أسس اقتصاد قوي وتنافسي، قادر على
التموقع ضمن مصاف الدول الصاعدة.

II - قراءة نقدية للحصيلة الحكومية :

رغم صعوبة تقييم ما أنجز من التزامات البرنامج الحكومي، نظرا للطابع الفوضوي لتدابيره، وافتقاره لمقومات البرنامج التعاقدية المسؤول، الذي يكرس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؛ يمكن تقديم الملاحظات التالية حول التوجهات الخمس التي أطرت البرنامج الحكومي والتدابير العملية لأجرائها:

أولاً: الأهداف والمؤشرات المرقمة للبرنامج الحكومي :

1. تم الوعد والتهيل لتحقيق نسبة نمو للاقتصاد الوطني بمعدل سنوي 5,5% خلال الفترة 2012-2016: في حين لم يتجاوز هذا المعدل 3,2%، علما أن النمو المتوقع لسنة 2016 لن يتعدى 1.5% حسب آخر التوقعات.

2. تراجع نسبة نمو الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي خلافا لما صرحة به الحكومة، حيث لم تتجاوز هذه النسبة فعليا 2.9%.

3. تخفيض البطالة إلى 8% : بينما ارتفع معدل البطالة من 8,9% سنة 2011 إلى 9,7% سنة 2015، وقفز لدى الفئة العمرية من 25 إلى 34 سنة، إلى 21,1% بعد أن عرف شبه استقرار خلال سنوات 2009 و2010 و2011 (19,1%).

II - قراءة نقدية للحصيلة الحكومية :

4. تفاقم المديونية العمومية: مع الاستغراب لعدم تضمين التصريح الحكومي لأية مؤشرات مرقمة تحدد التزامات الحكومة في هذا المجال، نسجل التفاقم المهول وغير المسبوق لحجم الدين العمومي، الذي تجاوز نسبة 81% من للنتاج الداخلي الخام، أي ما يفوق 825 مليار درهم. وفي هذا السياق، انتقل دين الخزينة من 430 مليار درهم سنة 2011 إلى 629 مليار درهم مع متم سنة 2015، أي بزيادة 200 مليار درهم في ظرف أربع سنوات. علما أن جزءا من هذا الدين تم توجيهه لتسديد حاجيات التسيير، وأن الاستثمار العمومي الممول بهذا الدين لم يستطع خلق مناصب شغل كفيلة للإجابة على حاجيات التشغيل الملحة خصوصا عند الشباب.

مما يؤدي موضوعيا إلى رهن مستقبل الأجيال الحالية واللاحقة، حيث أضحي كل مواطن مغربي مع نهاية ولاية هذه الحكومة، مدينا للأطراف المانحة بحوالي 24 ألف درهم

5. رفع معدل الادخار: لم يتجاوز معدل الادخار 28,3% نهاية سنة 2015، بعد أن كان في مستوى 29,7% سنة 2010.

6. رفع معدل الاستثمار: انخفض معدل الاستثمار بشكل كبير، حيث انتقل من 35,8% سنة 2011 إلى 29,9% سنة 2015.

II - قراءة نقدية للحصيلة الحكومية :

7. تكوين 60.000 متدربا في أفق 2015 في إطار المخطط الاستعجالي للتكوين المهني بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية: في حين لم يتجاوز هذا العدد 8.000 متدربا أي بنسبة إنجاز لم تتجاوز 13%.

8. ملاحظات حول تفعيل رؤية 2020 للسياحة:
• التعهد بتجاوز عتبة 250 ألف سرير في أفق 2016: في حين لم تتجاوز الطاقة الإيوائية المنجزة متم 2015، 130.000 سرير.

• التعهد بإنهاء أشغال بناء 4 من المحطات السياحية على الأقل المبرمجة والتقدم في إنجاز 4 محطات أخرى في أفق 2016: في حين لم يتم إنهاء أشغال أي من المحطات الست المبرمجة بالمخطط الأزرق (تاغازوت، ليكسوس، السعيدية، مازاكان، موكادور والشاطئ الأبيض)، ولم يتم إنجاز أي تقدم على مستوى إنجاز الأربع محطات الجديدة التي التزم بها البرنامج الحكومي. كما أن الطاقة الإيوائية للمخطط التي حُددها كهدف 70.000 سرير، لم تتجاوز 7 آلاف سرير، رغم الإمكانيات المالية الكبيرة التي تم رصدتها على مستوى العقار والتجهيزات المواكبة.

9. الوعد بفتح 600 كلم من الطرق السريعة لبلوغ شبكة طولها 1300 كلم: في حين لم تتجاوز الطرق السريعة المنجزة 200 كلم.

10. تقليص معدل الأمية إلى 20% في أفق 2016: فيما يصل المعدل الفعلي 32%.

II - قراءة نقدية للحصيلة الحكومية :

11. تقليص عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 20 وفاة لكل 1000 ولادة حية، وتخفيض وفيات الأمهات عند الولادة إلى 50 وفاة في كل 100.000 ولادة حية: رغم أن الإحصائيات المحينة توجد طور الإنجاز، إلا أن تدهور الخدمات الصحية وضعف التأطير الطبي لن يؤهلا بلدنا لبلوغ الأهداف الطموحة المحددة، دون تسخير الإمكانيات والتوفر على تصور واضح، يمكن من تحسين هذين المؤشرين المقلقين، والذان يُؤثران سلبيا على تصنيف بلادنا بسلم التنمية البشرية.

12. تقليص العجز السكني الكلي من 840 ألف وحدة إلى 400 ألف وحدة : في حين تفاقم عجز السكن الإقتصادي و الإجتماعي، بالنظر لركود قطاع البناء طيلة الولاية الحكومية.

13. إحداث منتج سكني للطبقة الوسطى بقيمة إجمالية دون 800 ألف درهم: لم ينجح هذا التدبير، كما أن المنعشين العقاريين لم ينخرطوا في تفعيل هذا التدبير.

II - قراءة نقدية للحصيلة الحكومية :

14. إعادة تكوين 50 ألف شاب سنويا من حاملي الشهادات في حالة بطالة طويلة الأمد: لم يتجاوز هذا العدد 35 ألف في أربع سنوات، مع غياب آفاق التشغيل.

ويتبين إجمالاً من خلال الجرد الموضوعي للأهداف المرقمة الملتمزم بها في إطار البرنامج الحكومي، أن ما تحقق منها، يتصل أساساً بالتحكم في معدل التضخم والتحسين الطفيف للتوازنات الماكرواقتصادية، وهذه أهداف لا يمكن نسبها لمجهودات حكومية صرفة، بل تحققت بفضل عوامل خارجة عن إطار عمل الحكومة؛ فالتحكم في التضخم، تأتي بفضل المجهودات الهامة لبنك المغرب، وكذا تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، الذي ساهم كذلك في تقليص عجز الميزان التجاري. كما أن تقليص عجز الميزانية يكتسي طابعاً ظرفياً ويكرس هشاشة التوازنات المالية المبنية على إجراءات وعوامل ظرفية (تراجع الأسعار، الهبات) تهدد استدامة المالية العمومية على المدى المتوسط والطويل؛

وعدا ذلك، لم تنجح الحكومة في الوفاء بباقي الالتزامات المصرح بها كما فصلناها، مما يؤكد عدم توفرها على استراتيجية مؤطرة وفق نسق منطقي وعلمي، تستند إلى دراسة دقيقة للإمكانيات المتاحة و تشخيص دينامي للوضعية الاقتصادية والاجتماعية، يمكنها من وضع برامج وأهداف دقيقة، و تسخير آليات التتبع الكفيلة بالوقوف بشكل ملموس على ما تحقق وما لم يتحقق، ومدى صدقية التزامات الحكومة، و عقلانية مقاربتها للوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي.

II - قراءة نقدية للحصيلة الحكومية :

ثانياً: غياب رؤية اقتصادية واضحة لدى الحكومة تنسجم مع ما سطرته من أهداف : من قبيل الانتقال إلى درج جديد من النمو، أو تحقيق نمو قوي ومستدام ومنتج لفرص الشغل، بما يجعل اقتصادنا قادراً على التموّج ضمن مصاف الدول الصاعدة.

ولعل أهم مظاهر غياب هذه الرؤية، هو تراجع كل المؤشرات الاقتصادية كتقلب معدل النمو وارتباطه الوثيق بالظرفية، وتراجع معدل الاستثمار من 35,8% سنة 2011 إلى 29,9% سنة 2015، مما يتناقض مع ما تدعيه الحكومة من دعم لسياسة العرض وتوسيع قاعدة الإنتاج، كما أن تراجع وتيرة ارتفاع الطلب الداخلي من 6,6% سنة 2011 إلى 4,6% سنة 2016، تُفند ادعاء مواصلة دعم الطلب الداخلي.

وباستثناء بعض المشاريع الكبرى التي تعكس فلسفة الأوراش الملكية: كالمخطط الصناعي ومخطط المغرب الأخضر والاستراتيجية الطاقية، فإن الحكومة لم تُوفِّ بأي من التزاماتها في مجال الاستراتيجيات القطاعية، التي تمثل مرتكزا أساسيا لتطوير سياسة العرض، وخاصة ما تعهدت به من تدقيق لأهداف الاستراتيجيات القائمة، ومؤشرات إنجازها وتحقيق التنسيق والانسجام والإلتقائية بينها.

فقد اقتصرَت الحكومة على تنظيم مناظرة خلال سنة 2013، بقيت توصياتها حبرا على ورق. كما أنها لم تتجز أي تقييم موضوعي لهذه الاستراتيجيات للوقوف على ما تحقق من أهداف وبأية تكلفة مالية واقتصادية.

II - قراءة نقدية للحصيلة الحكومية :

وقد كان من نتائج هذا التخبط، وغياب الرؤية على المستوى الاقتصادي استفحال البطالة وخاصة لدى حاملي الشهادات، في غياب استراتيجية واضحة للنهوض بالتشغيل. فالحكومة انتظرت نهاية ولايتها لوضع خطة للتشغيل لا ترقى لمستوى استراتيجية متوازنة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للظاهرة، وتتبنى على تشخيص دقيق لمسبباتها، وتقترح التدابير العملية لمعالجتها.

وفي المقابل، اكتفت الحكومة باتخاذ تدابير ظرفية غير مبنية على تشخيص دقيق للحاجيات أو تقييم للآثار في إطار قوانين المالية، خلفت نتائج سلبية بدون أثر على وضعية التشغيل التي تفاقت؛ فبرنامج «تحفيز» الذي أطلقتته الحكومة مع قانون المالية لسنة 2015، والذي استهدف تحفيز المقاولات الحديثة النشأة على خلق فرص الشغل من خلال تحمل الدولة لمدة 24 شهرا لواجبات الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ورسم التكوين المهني، إضافة إلى الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الدخل في حدود أجر لا يتعدى 10.000 درهم، لم يحقق إلا نتائج ضعيفة، حيث أن عدد الشركات التي قدمت طلبات في هذا الإطار لم يتعدى 240 طلبا.

II - قراءة نقدية للحصيلة الحكومية :

كما أن عدم تحديد سقف للأجر الذي تستفيد به المقاولات من تحمل الدولة للمستحقات الاجتماعية، من شأنه إثقال ميزانية الدولة بنفقات تفوق بكثير الكلفة الأصلية لهذا البرنامج، ولا تتناسب بأي مع نتائجه وأثره على سوق الشغل. هذا دون الحديث عن فشل باقي البرامج الموجهة للتشغيل، والتي عجزت الحكومة عن تقويمها وابداع التدابير الكفيلة بجعلها تستجيب لطموح وحاجيات الشباب المغربي الذي يلج سوق الشغل.

يُضاف إلى كل ذلك، الظروف الصعبة التي تعانيها العديد من القطاعات والمقاولات الصغرى والمتوسطة، حيث تراجع إقبالها على التمويل البنكي، وتدهورت قدراتها على الاستثمار وخلق فرص الشغل بنسب غير معهودة، خاصة في ظل تأثر خزينتها بفعل تراكم المتأخرات، وطول آجال الأداء.

II - قراءة نقدية للحصيلة الحكومية :

ثالثاً: تفعيل البرامج الاجتماعية: جعل البرنامج الحكومي منها إحدى أهم توجهاته، بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية، ويكرس التضامن وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات، غير أنه بعد أربع سنوات، تبين أن هذا التوجه والتدابير الملتزم بها، كانت مجرد شعارات جوفاء للاستهلاك الانتخابي.

فالحصيلة بعد أربع سنوات تُبين أن التفاوتات الاجتماعية والمجالية تفاقمت، وقطاعات التعليم والصحة والسكن لازالت تتخبط في المشاكل، إن لم تكن قد استفحلت.

فباستثناء المشاريع الاجتماعية الكبرى التي أطلقها جلالته الملك قبل مجيء الحكومة كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ونظام المساعدة الطبية (RAMED)، والتي حققت نتائج هامة في مجالات محاربة الفقر والهشاشة وتسهيل وولوج فئات واسعة من الفقراء للخدمات الصحية، لم تكن حصيلة الحكومة على المستوى الاجتماعي في مستوى حجم الإنتظارات، ولم توف بما التزمت به، وذلك رغم أن الاعتمادات المرصودة للقطاعات الاجتماعية، تتجاوز نصف الاعتمادات المرصودة سنويا على مستوى قوانين المالية الخمس التي أعدتها ونفذتها الحكومة.

II - قراءة نقدية للحصيلة الحكومية :

كما أن صندوق التماسك الاجتماعي، الذي كان من المفروض أن يكون آلية لتوطيد أسس التضامن الاجتماعي، تم استعماله كآلية محاسبائية لتحقيق التوازن المالي على حساب تمويل البرامج الموجهة لاستهداف الفئات الهشة والفقيرة، فلم يُصرف أي درهم من الصندوق خلال سنتي 2012 و2013، في حين لم تتجاوز نفقات الصندوق خلال سنتي 2014 و2015 على التوالي 1,85 مليار درهم و2,2 مليار درهم. أي أن مجموع ما تم إنفاقه برسم الصندوق خلال أربع سنوات لم يتجاوز 4 ملايين درهم، في حين بلغت موارده خلال هذه الفترة ما مجموعه 12 مليار درهم، مما يبرز أن الصندوق يتوفر على رصيد يقدر بـ 8 ملايين درهم، لم يُصرف.

هذا فضلا على كون الحكومة لم تُفعل التزاماتها اتجاه العالم القروي، فيما يتعلق بإطلاق مشاريع مندمجة مبنية على مقاربة مجالية وتشاركية وتعاقدية موجهة للعالم القروي، وخاصة بالمناطق الجبلية والمعزولة.

ومع تسجيل أهمية المبادرة الملكية بمناسبة ذكرى عيد العرش سنة 2015، لتجاوز عجز الحكومة، والقطع مع المقاربات القطاعية والتجزئية التي أثبت فشلها في معالجة الاختلالات التي يعاني منها العالم القروي والمناطق الجبلية والنائية، فقد اختارت الحكومة تضييع الوقت في النقاشات الجانبية حول من يملك حق الأمر بصرف اعتمادات البرنامج، عوض الانكباب الجدي والسريع على وضع برنامج العمل المندمج للتنمية بالبوادي.

II - قراءة نقدية للحصيلة الحكومية :

يُضاف إلى كل هذه الإخفاقات، عجز الحكومة عن إصلاح قطاع التربية والتعليم في ظل تفاقم الاختلالات وعرقلة الإصلاحات التي تعرفها المنظومة التربوية، ومعها قطاع الصحة الذي لا زال يعاني من عدة اختلالات سواء على مستوى تدبير الموارد البشرية أو الحكامة أو نقص التجهيزات الطبية، بالإضافة إلى ضعف التأطير الطبي.

وبالرغم من الجهود التي تم بذلها لتعميم نظام المساعدة الطبية، إلا أن تعثر بناء المستشفيات، ونقص التجهيزات الطبية والبيوطبية وتدهور حالتها بسبب ضعف الصيانة، وكذا غياب نظام فعال لتدبير مخزون الأدوية، يحد من استفادة المعوزين من الخدمات الطبية، ويجعل أهم إنجاز لنظام المساعدة الطبية رفع عدد الحاصلين على البطائق، دون استفادة فعلية من الحق في الولوج إلى الصحة للجميع.

ويسجل نفس التعثر في قطاع السكن، الذي تراجع بشكل كبير، حيث عجزت مبادرات الحكومة عن حل أزمة القطاع و على رأسها السكن الموجه للكراء والسكن الموجه للطبقة المتوسطة، التي تعكس بشكل جلي غياب اتخاذ تدابير مبنية على دراسة دقيقة لوضعية وحاجيات القطاع. يُضاف إلى كل ذلك استفحال مشكل أحياء الصفيح والدور الآيلة للسقوط. كما أن سياسة المدينة لم يتحقق منها إلا إحداث مديرية جديدة بالوزارة، في ظل افتقاد المدن خاصة الجديدة منها كتماسنا وتامنصورت.. لأبسط المقومات، وفي مقدمتها النقل والمستشفيات

II - قراءة نقدية للحصيلة الحكومية :

رابعا : تعزيز الهوية الوطنية الموحدة : التزمت الحكومة في برنامجها بصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها والانفتاح على الثقافات والحضارات، دون تنفيذ فعلي مبني على توافق يخص ترسيم الأمازيغية، وباقي المؤسسات المنصوص عليها. كما لم تُوف الحكومة بالتزامها بتطوير الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالتربية على حقوق الإنسان والقيم المغربية وربط الحقوق بالحريات، وكذا تطوير وتنمية استعمال اللغة العربية وإصدار قانون خاص بها. مما يجسد عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها في تعزيز الهوية الوطنية الموحدة، التي ظلت شعارا أجوفا كباقي الشعارات المؤطرة للبرنامج الحكومي.

خامسا : التنزيل التشاركي والديمقراطي للدستور: مع التأكيد على تعثر وتأخر المصادقة على القوانين التنظيمية، يطرح إشكال التنزيل السليم للقوانين، بما يمكن من ملامسة آثارها من طرف كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين، وفي مقدمتهم المواطن المغربي البسيط.

ولعل أهم معالم تعثر الحكومة في تنزيل القوانين التنظيمية هو إفراغ الجهوية من محتواها، من خلال إصدار قوانين تنظيمية لا تستجيب شكلا ومضمونا للغايات والأهداف التي حددها الدستور، التي كان من المفروض أن تشكل ثورة على مستوى الهندسة المؤسساتية للدولة، من خلال تخويل الجهات اختصاصات وإمكانيات مالية وبشرية، تمكنها من لعب دورها كاملا في التحول البنيوي لنموذجنا التنموي.

II - قراءة نقدية للحصيلة الحكومية :

فتتزيل الجهوية يقتضي وضع مخطط إجرائي متعدد السنوات، يمكن من تأهيل الجهات على جميع المستويات المالية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية، يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التدرج في تحويل الاختصاصات، ومدى قدرة الجهات على تدبيرها، مع ضرورة مراعاة التوازنات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. كما لا يمكن التتزيل السليم للجهوية، دون استباقه بتصوير واضح لللاتمركز الإداري، بما يضمن انسجام تدخلات الدولة والجماعات الترابية على المستوى الجهوي في إطار التعاقد.

ولعل نفس التخبط وغياب الرؤية الجامعة والشاملة هو الذي طبع سياسة الحكومة في تنزيل باقي الإصلاحات الهيكلية، وفي مقدمتها إصلاح أنظمة التقاعد، وإصلاح صندوق المقاصة والإصلاح الجبائي.

• إصلاح نظام التقاعد: لم تلتزم الحكومة بالحوار مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، ولم تستند إلى رأي المؤسسات الدستورية، واختارت تقديم مشاريع قوانين الإصلاح رأسا إلى البرلمان، بالرغم من اقتصارها على تعديلات مقياسية، تهم تقليص العجز الذي يعرفه الصندوق المغربي للتقاعد مرحليا، والذي سيعود للارتفاع مجددا وبشكل تصاعدي ابتداء من سنة 2020، قبل استنزاف الاحتياطي كاملا في أفق 2028، كما أكد على ذلك المجلس الأعلى للحسابات في تقريره الأخير. كما أن الإصلاح لم يعالج الإشكالية المرتبطة بالتقاعد قبل السن القانوني للتقاعد، خاصة في ظل الارتفاع

II - قراءة نقدية للحصيلة الحكومية :

الكبير لهذه الحالات: 7500 حالة سنة 2015، مقابل 1250 حالة خلال التسع سنوات الماضية (2014-2006). وهو ما يشكل خطرا صريحا على احتياطات النظام وعلى تمويل الاقتصاد بشكل عام.

• إصلاح صندوق المقاصة : انبنى على تطبيق نظام المقايسة وتحرير أسعار المواد البترولية، أي اختيار الحلول السهلة، بتزامن مع انخفاض أسعار هذه المواد على المستوى الدولي. وبالمقابل، لم تتخذ الحكومة أية إجراءات مواكبة تمكنها من مواجهات تبعات أي ارتفاع محتمل لأسعار هذه المواد على القدرة الشرائية للمواطنين. كما أن فلسفة إصلاح الصندوق، تتبني على تحويل الهوامش المالية لبرامج اجتماعية تستهدف بالأساس الفئات المعوزة، لكن الملاحظ عدم تناسب الجهود المالي الموجه لبرامج الاستهداف: كتيشير وراميد، مع المستوى الكبير للهوامش المتاحة، حيث انتقلت الاعتمادات المخصصة للمقاصة من 55 مليار درهم سنة 2016 إلى 15 مليار درهم سنة 2016. كما أن غياب المبادرة لدى الحكومة جعلها تكتفي بإطلاق بعض برامج الاستهداف الموجهة للاستهلاك الانتخابي، وتشجيع ثقافة المساعدة والاتكال، عوض تشجيع مبادئ العمل والاعتماد على الجهود الشخصي، وخاصة عبر تطوير المشاريع المدرة للدخل.

II - قراءة نقدية للحصيلة الحكومية :

• الإصلاح الجبائي : تم تنظيم المناظرة الوطنية للإصلاح الجبائي بشكل متأخر، مع تسجيل غياب أي رؤية أو مخطط للتنزيل وبآجال محددة، مما يطرح أكثر من علامة استفهام حول إرادة الحكومة وقدرتها على التجاوب مع توصيات المناظرة التي ساهم فيها كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين.

فما قامت به الحكومة في إطار قوانين المالية لسنوات 2014 و2015 و2016 من تنزيل جزئي للإصلاح على شكل تدابير متفرقة وفي غياب أي خيط ناظم، يؤكد غياب رؤية واضحة لدى الحكومة للتنزيل. فتجزئ الإصلاح يتناقض مع مبادئ العدالة الجبائية ويُفرغ الإصلاح ككل من محتواه، ويسبب غياب الرؤية لدى المستثمرين وكل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

هذه بإيجاز واقتضاب، حزمة ملاحظات نقدية أولية حول حصيلة الوفاء بالتزامات برنامج الحكومة المنتهية ولايتها، والتي تبرز بشكل جلي ومرقم حقيقة الوعود الكاذبة و الشعارات الرنانة والجوفاء التي سوقتها الحكومة في برنامجها، ومسافة الفرق بينها وحقائق الواقع العنيدة، مما يؤكد طابع التخبط و الارتجال الذي ميز تدبيرها للسياسات العمومية، على امتداد سنوات ولايتها، بتكلفتها الباهضة على نمو الاقتصاد وتوازنات المجتمع و صيانة مكانة المغرب وإشعاعه على المستوى الدولي.



الأصالة والمعاصرة

ⵏⵔⵉⵎⵓⵔ ⵏ ⵏⵓⵎⵓⵔ ⵏ ⵏⵓⵎⵓⵔ
Parti Authenticité et Modernité